

العلماء ومشكلة التملق والتورق

زارني مؤخرا أحد الأصدقاء ، بعد عودته من زيارة مطولة إلى مصر . وبحكم اختصاصه وعلاقاته فقد التقى وتحدث مع عشرات من العلماء المصريين ، الأزهرين وغير الأزهرين . وكان مما لفت انتباه صديقي وآله ، أن عددا غير قليل من هؤلاء العلماء مهمومون ومشغولون بدرجة كبيرة بالعلاوات والإكراميات والبعثات ، ومشغولون بهاجس البحث عن فرص ومنافذ إضافية للكسب والتمول ، سواء داخل البلاد أو خارجها ... وكل هذا يستدعي منهم ويكسبهم مهارة وبراعة وإسرافا في التزلف والتملق والتحيل .

كان هذا الحديث العابر بيننا حافزا جديدا لي لفتح هذا الموضوع وكتابة هذا المقال عن « العلماء ومشكلة التملق والتورق » ، لا سيما وأن هذا الأمر ليس خاصا بمصر وعلماء مصر ، بل هكذا الحال عندنا^(١) ، وهكذا الحال حيث أنا^(٢) .

التملق والتورق ؟

أما (التملق) فلفظ مفهوم مستعمل بين الناس . والتملق والمَلَق بمعنى واحد .

وفي « اللسان » : « رجل مَلِقٌ : يعطي بلسانه ما ليس في قلبه » .

(١) أي في المغرب.

(٢) كتب المقال بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ، صيف ٢٠٠٩ .

وأما التَّورُّقُ : فهو تعبير فقهي ، مأخوذ من الورق ، وهي الفضة أو النقود الفضية . ويمكن اليوم أن نقول : التورق مأخوذ من الأوراق ، أي النقود الورقية ، أو الأوراق النقدية .

والتورق في اصطلاح الفقهاء عبارة عن معاملة مالية يلجأ إليها بعض الناس ، بغرض الحصول بواسطتها على المال ، لتلافي التعامل الربوي الصريح . وصورتها : أن الإنسان يريد المال ، فيشتري السلعة وهو لا يريد لها ، ولكنه يريد أن يبيعها ليحصل ثمنها ، من أجل أن يسدد ديناً ، أو يشتري أو يبني بيتاً ، أو يتوفر على نفقات زواج وحفل ... فهو يريد مالاً وليس هناك أحد يقرضه هذا المال ، فيشتري مثلاً سيارة بمبلغ معين ، مقسّط على فترة زمنية محددة ، ثم يبيع السيارة نقداً ويقبض ثمنها ، فيحصل على المبلغ المطلوب ، وبهذا يكون قد قام بعملية تورق . وغالبا ما يكون البيع بأقل من ثمن الشراء .

والمسألة فيها نقاش فقهي قديم وحديث متجدد ، وخاصة بعد دخول بعض البنوك في عهد ما يسمى بـ « التورق المنظم » ، واعتبارها له منتجا إسلاميا .

وليس هو ما أريده الآن ، وإنما أريد بلفظ « التورق » ، معنى بسيطاً هو السعي إلى الحصول على المال والأوراق المالية . وأعني بصفة خاصة انشغال العلماء وانهماكهم في تحصيل « التورق » ، بهذا المعنى .

وأما الجمع بين التملق والتورق في هذا المقال ، فلأنهما يقتزمان ويتلازمان عند من يمارسهما من العلماء وغيرهم من المثقفين والسياسيين ... فالتورق يستدعي التملق ، والتملق يأتي بالتورق . وقد جرت العادة عند الأمراء : من زاد في التملق فزيده في التورق !

التملق بين الشعراء والعلماء :

قديماً كان التملق والتورق حرفة طائفة ذنيئة من الشعراء ، على اعتبار أنهم : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ (٣٦) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿ [الشعراء: ٢٢٥، ٢٢٦] .

وقد ذكر ابن رشيقي القيرواني في عمدته أن العرب كانت تستهجن التكسب بالشعر وتأنف منه ، « حتى نشأ النابغة الذبياني ؛ فمدح الملوك ، وقبِلَ الصلة على الشعر ، وخضع للنعمان بن المنذر ... فسقطت منزلته ، وتكسَّب ما لا جسيماً ، حتى كان أكله وشربه في صحاف الذهب والفضة وأوانيهِ من عطاء الملوك ... وذكر أن أبا عمرو بن العلاء سئل : لِمَ خضع النابغة للنعمان ؟ فقال : رغب في عطائه وعصافيره » (١) .

ثم ما لبث هذا السلوك أن انتقل إلى بعض الفقهاء أو المتفقهة ، ممن ضعفت نفوسهم وانحطت هممهم وانحلت عزائمهم ، فأصبح التورق غايتهم والتملق مطيتهم .

وقد نقل البيهقي عن الإمام الجليل أبي عبد الله الحليمي ~

قوله : « والمَلَقَ من أفعال أهل الذلة والضَّعة ، ومما يزري بفاعله ويدل على سقاطته وقلته مقدار نفسه عنده . وليس لأحد أن يهين نفسه ، كما ليس لغيره أن يهينه » ^(١) .

تبعات التملق والتورق :

التملق والتورق ليسا مجرد آفة خلقية تقود صاحبها إلى الذلة والضعة وهوان النفس ، بل إن التمسك بهذه الآفة والاسترسال فيها ، وتعدد الماشين عليها ، يصبح خطرا على الدين وضررا على المسلمين . فإن هذا الطريق يؤدي بأصحابه إلى الإمساك عن بيان كثير من أحكام الدين ، وإلى التوقف عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، عملا بالقاعدة العرفية « إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب » ، وهي خلاف القاعدة الشرعية « الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

والأدهى من هذا هو أن يصل بعض علماء التملق والتورق إلى حد تحريف الدين وتأويله وتطويعه ، لإرضاء ذوي المال والسلطان ونيل عطاياهم . وفي هؤلاء قال الشاعر :

قل للأُمير نصيحة لا تَركنَّ إلى فقيهه
إن الفقيه إذا أتى أبوابكم لا خير فيه

وقال أبو الفرج ابن الجوزي : « ومن تلبس إبليس على الفقهاء مخالطتهم الأمراء والسلاطين ، ومداهنتهم وترك الإنكار عليهم مع

القدرة على ذلك . وربما رخصوا لهم فيما لا رخصة لهم فيه ، لينالوا من دنياهم عرضا ، فيقع بذلك الفساد لثلاثة أوجه :

الأول : الأمير ، يقول : لولا أنني على صواب لأنكر على الفقيه ، وكيف لا أكون مصيبا وهو يأكل من مالي .

والثاني : العامي ، فإنه يقول : لا بأس بهذا الأمير ولا بهاله ولا بأفعاله ، فإن فلانا الفقيه لا يبرح عنده .

والثالث : الفقيه ، فإنه يفسد دينه بذلك ^(١) .

وقد حُكي لي عن بعض العلماء الوافدين للعمل في المملكة العربية السعودية ، أن أحدهم قال لزميله : يا فلان ، لقد أصبحت تقول في المسألة الفلانية كذا وكذا ، وهذا خلاف ما كنت عليه ببلدك . وقولك الجديد كما تعلم قول ضعيف مرجوح عند العلماء ، فأجابه : نعم هو قول ضعيف ، لكن قواه الريال السعودي .

ومن الأضرار الناجمة عن آفة التورق والجري وراءها ، أن بعض هؤلاء العلماء المتورقين يلجئون كل باب يفضي إلى التورق والزيادة منه ؛ فتتعدد وظائفهم والتزاماتهم وتتراكم ، حتى لا يستطيعوا القيام بأي واحدة منها على ما يرام . فتجد أحدهم موظفا عموميا ، ثم هو خطيب جمعة ، وواعظ محلي ودولي ، وهو عضو بالمجلس العلمي ، أو رئيس له ، أو ساع لرئاسته ، وتجد في بعثة الحج ، ومع المعتمرين في رمضان ، أو تجده في ضيافة الجالية المقيمة بالخارج ، ثم هو يبحث ويقول : هل من مزيد ... ؟! ، أي من المال ومصادر

التورق . فالغرض تكثير المال لا تكثير الأعمال .

لو كان هذا السعي الدؤوب لله وفي سبيل الله ، وخدمة للإسلام والمسلمين ، ولو كان هذا أو بعضه يأخذ حقه من الإتيان والوفاء بشروطه ومستلزماته ، لكان شيئا جليلا وعظيما .

لكن بعض هؤلاء السادة إذا دُعوا إلى عمل في سبيل الله ، ليس فيه إلا ثواب الله ، جاؤوك بأعذار ثقيلة وأيمان مغلظة ... ولكن إذا دُعوا إلى عمل جديد مُدِرٌّ للتورق رحبوا وتسارعوا ... فهم يغيبون حيث غاب المال ، ويقبلون إذا لاح . فهم على خلاف الوصف الذي أطلقه النبي ﷺ حين قال للأنصار رضي الله عنهم: « إِنْكُمْ لَتَقْلُونَ عِنْدَ الطَّمَعِ ، وَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفِرْعِ » .

ومن طرائف المتورقة أن إحدى المجلات العلمية أرسلت إلي بحثا للتحكيم ، فلما قرأته فوجئت في آخره بفقرة شاردة تقول : «وقد كان أسلافكم يا مولاي ...» ، فضحكت وطويت الموضوع ، بعد أن عرفت أن هذا البحث كان قد تم إلقاؤه ضمن الدروس الحسنية الرمضانية بالمغرب ، وقد نال به صاحبه ما نال من وزارة الأوقاف ، ثم أرسله للنشر لينال به مرة أخرى ، ولكنه غفل عن هذه الفقرة فبقيت كما كانت .!! وقد اتصلت برئيس تحرير المجلة ، واعتذرت له عن القيام بالتحكيم ، لأنني قد عرفت صاحب البحث ، فلم أعد صالحا للتحكيم في هذه الحالة . ثم رأيت البحث منشورا فيما بعد .

واتصل بي يوما أحد الموظفين بمجمع الفقه الإسلامي يسألني :

الدكتور فلان الفلاني هل تعرفه ؟ قلت : نعم أعرفه ، لكن عن بعد . قال : نحن نبحث عن رقم هاتفه لدعوته إلى مؤتمر المجمع ... هل تساعدنا للحصول عليه ؟ قلت : نعم أحاول . وفعلا حصلت لهم على رقم هاتفه من عند أحد أصدقائه ... وبعد أيام قليلة اتصل بي الموظف يخبرني - وهو مسرور - أنهم قد اتصلوا بالدكتور الذي أعطيتهم رقم هاتفه ، وأنه قد أرسل إليهم بحثه بالإيميل ، وهو - ما شاء الله - في مائة وعشرين صفحة ... !!

نعم لقد وصل البحث قبل أن تصل صاحبه الدعوة التي أرسلت إليه ! ولم يكلف نفسه حتى القيام باختصار بحثه وملاءمته ... إنها بضاعة جاهزة للبيع أو للإيجار لكل من يدفع .

وإذا كان أصحاب هذا السلوك مؤاخذين عليه وعلى نتائجه بدون شك ، فإن المؤاخظة أكبر على الأنظمة والحكومات التي تعتمد سياسة التطميع والتطويع وشراء الذمم في كل المجالات . وها نحن نرى اليوم حتى التصوف الذي كان دائما عنوان الزهد والتقشف والتقلل من الدنيا والتجافي عنها ، قد أصبح يكلف الدولة ميزانيات كبيرة وأغلفة مالية كثيرة ، تنفق وتوزع هنا وهناك ، داخل البلد وخارجه . لقد كان السادة الصوفية منذ القديم يتسمّون باسم « الفقراء » ، لكنهم اليوم مدعوون إما لمراجعة هذا الاسم وتغييره ، وإما لتبشيره ، لكن برفض مسار التورق الذي أدخلوا فيه . فالتصوف والتورق لا يجتمعان .